

سوريا

جدل حول تطبيق «هدنة» مجلس الأمن
الجيش يتقدم في الغوطة على محوريين

بقي مبر مخيم الوافدين خالياً من الخارجين أمس إلا أن زوجين باكستانيتين (أ، ب)

ومفرق الشيفونية الشرقي. وتراجع المسلحون في هذه الجبهة نحو المواقع الممتدة بين الشيفونية والفوج 274، فيما عملت قوات الجيش على تثبيت النقاط التي كسبتها خلال معارك فجر أمس. أما على محور حرستا، فقد تمكنت القوات من السيطرة على جزء من المزارع الواقعة غرب مدينة دوما وشمال حرستا، وهي المنطقة الموازية لمستشفى الشرطة من الجهة الشرقية، وتعدّ الفاصل الرئيس بين دوما والطريق الدولية دمشق - حمص.

موسكو صاحبة مبادرة «الهدنة الإنسانية» أكدت مجدداً، أمس، أن المسلحين استهدفوا منطقة «المعبر الآمن» في محيط مخيم الوافدين، لمنع المدنيين الراغبين في الخروج من الغوطة الشرقية من مغادرتها، محمّلة الفصائل المسلحة، وخاصة «جبهة النصرة»، مسؤولية «تعثر» الهدنة، وأتى ذلك رغم التحضيرات الحكومية والروسية لمراكز إسواء ونقاط طبية تستهدف مساعدة الخارجين المفترضين. وركزت التصريحات الروسية أمس على أحقية الحكومة السورية في «محاربة التنظيمات الإرهابية» التي تستهدف العاصمة دمشق يومياً. وبينما رأى الرئيس فلاديمير بوتين أن من غير المقبول التفاوض عن القصف اليومي الذي يطاول أحياء دمشق يومياً، شدد وزير الخارجية سيرغي لافروف

على أن بلاده ماضية في دعم القوات الحكومية «لإجثاث الإرهاب»، لافتاً إلى «عدم إمكانية تقسيم الإرهاب إلى جيد وسيئ». وقال في كلمة خلال انعقاد دورة مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، إن «روسيا مع الحكومة السورية أعلنت بالفعل إقامة ممرات إنسانية في الغوطة الشرقية... غير أن المسلحين والأطراف الداعمة لهم

لم تتوقف عمليات الجيش في الساعات التي تفصل بين مواعيد التهذنة اليومية التي حددها «الهدنة الإنسانية» الروسية، وتمكنت قواته من التقدم على جبهتي شرق الشيفونية وغرب دوما. وبالتوازي، يتواصل الخلاف بين الأطراف الدولية حول تفسير قرار مجلس الأمن الذي أقر «هدنة شاملة» في سوريا. والية تطبيقه ومراقبته المنتظرة

تستمرّ المداولات بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن حول آلية تنفيذ قرار مجلس الأمن المتضمن إقرار هدنة عامة في سوريا، فيما تدخل «الهدنة» الروسية المؤقتة يومها الثالث، من دون تحقيق أيّ خروقات. فكما كانت ساعات اليوم الأول الخمس في معبر مخيم الوافدين، لم يغادر أحد غوطة دمشق الشرقية، أمس، باستثناء مواطنين باكستاني وزوجته، كانا



كذبته انقرة ما جاء في بيان الرئاسة الفرنسية عن اتصال اردوغان وماكرون

يعيشان هناك منذ نحو ثلاثين عاماً. التطور اللافت أتى في الساعات التي فصلت بين الهدن، فقد حقق الجيش تقدماً مهماً على جبهتي حوش الضواهرة وشمال حرستا. وبعد تمهيد ناركي كنيف على الأطراف الشرقية للجيب الذي تسيطر عليه الفصائل المسلحة، تمكن الجيش من اختراق الخطوط الدفاعية في محيط حوش الضواهرة، وتقدم غرباً وصولاً إلى مختبرات «سيفكو» الطبية



بالتدخل لوقف المعارك في الغوطة الشرقية والسماح بدخول المساعدات. وبدورها، دعت فرنسا روسيا إلى ممارسة «ضغوط قصوى» لاحترام الهدنة في الغوطة. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية، انيس فون دير مول: «تعهدت المجموعات المسلحة الموجودة في الغوطة الشرقية أمام مجلس الأمن الدولي باحترام القرار 2401 وقبول الهدنة، لكن نظام بشار

المعبر، وأوضح أن «أهالي الغوطة يرفضون هذه المسألة (الخروج) جملة وتفصيلاً»، أعلن مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارك لوكوك، أن نحو أربعين شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية جاهزة ومستعدة للتوجه إلى الغوطة الشرقية قرب دمشق. ومن جانبه، طالب الاتحاد الأوروبي كلاً من روسيا وتركيا وإيران (كجهات ضامنة في محادثات أستانا)

يعوقون تسليم المساعدات وإخلاء المواطنين الراغبين في مغادرة المنطقة، ويواصلون قصف دمشق». ومن غير المعروف إن كانت «الهدنة» المؤقتة سوف تمّد في ضوء غياب أي مغادرين عبر «المعبر الآمن»، لكون صيغتها الأولية تحدد مدتها بثلاثة أيام (تنتهي اليوم) قابلة للتجديد. وبينما نفى المتحدث باسم «جيش الإسلام»، حمزة بيرقدار، استهداف

ولا يخفى أن خصوصية هذا الموقف تنبع من كونه يصدر عن وزير الأمن بالذات، أي المسؤول المباشر من قبل الحكومة عن المؤسسة العسكرية. وبالتالي فهو يعبر عن التوجه الرسمي. ويكشف تحديد هذه الضوابط على لسانه، عدم التدهور ومنع بناء القدرات الصاروخية، عن رؤية وتقدير تتبناها المؤسسة الإسرائيلية إزاء البيئة الاستراتيجية التي تشكلت بعد الانتصار على «داعش» وأخواته في الساحة السورية. من جهة، يؤكد رأس الهرم السياسي للمؤسسة العسكرية أن التهديد الأكبر على إسرائيل من جبهتها الشمالية يتمثل بما تقول إنه قواعد إيرانية. وبناء قدرات صاروخية استراتيجية تهدد العمق الإسرائيلي، في نسخة مماثلة لما هو في لبنان الذي استطاع أن يفرض معادلة ردع استراتيجي وعملائي مع العدو طوال نحو 12 عاماً. في المقابل، تدرك تل أبيب أن شنّ حرب واسعة لاستئصال هذا التهديد مكلف جداً لها، وينطوي على أثمان لا تتحملها. ومن هنا، تحاول

جبهة ثانية. لكن بعد الانتصارات التي تحققت في مواجهة الجماعات الإرهابية والتكفيرية، وإبعاد شبح الخطر الذي تشكله هذه الجماعات، أثبتت دمشق أنها ما زالت تملك قرار التصدي والرد، بشكل مدروس وهادف. والنتيجة الفورية والمؤكدة، لهذه الصدمة، أنها ستعقد المعادلة التي طرحها ليبرمان، الجمع بين سياسة الاستهداف الموضعي وفي الوقت نفسه منع حصول تدهور، بل يدرك الإسرائيلي أنه ما بعد العاشر من شباط لن يكون كما قبله، حتى لو لم يتم التصدي لكل اعتداء بذاته. بمعنى أن عدم ردّ الجيش السوري على ضربة إسرائيلية، ما، موضعية لاحقة، لن يعني، بالضرورة، أنه تراجع عن هذا الخيار، ولكن قد يندرج في إطار سياسة واستراتيجية مدروسة تحدد الوتيرة والسقف والأهداف... ويفترض، بل المرجح، أن يكون هذا المفهوم حاضر بقوة لدى القيادتين السياسية والأمنية في تل أبيب، وهو ما سيؤدي إلى بقاء هاجس الرد حاضراً مع كل ضربة يخططون لها.

عن هذا الموقف، بالنسبة إلى القيادة الإسرائيلية، تنبع من ضرورة الكشف والتأكيد على أنها ما زالت متمسكة بخيارها العدواني على الساحة السورية، وأنها لم تتنازل عن ثوابتها في هذا المجال رغم الضربة القاسية التي تلقتها. لكن المشكلة المستجدة بالنسبة إلى صنّاع القرار في تل أبيب دفعت الصحافي الإسرائيلي الذي كان يحاور ليبرمان إلى مقاطعته بالسؤال عن كيفية ترجمة ذلك عملياً. وينبع هذا التساؤل من إدراك للقيود والمخاطر التي باتت ماثلة أمام مواصلة هذا الخيار، خاصة في ظل تقدير ومخاوف تسود تل أبيب على نطاق واسع، من أن يكون ما جرى في العاشر من شباط نتيجة قرار اتخذته القيادة السورية بالتصدي ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية التي تواصل تنفيذها منذ مطلع عام 2013. في السابق، كان الإسرائيلي يخطّط لاعتدائه انطلاقاً من تقدير بأن ظروف الدولة السورية لا تسمح لها بالتصدي والرد تفادياً لفتح

من التمهيد لاعتداء إسرائيلي لاحق. سواء ضد هذه الأماكن أو غيرها. وسبق أن قامت إسرائيل بخطوة مماثلة عندما استهدفت بلدة الكسوة قبل أشهر، بعد تقرير إعلامي مشابه. مع ذلك، أوضح معلق الشؤون العربية يهود يعري (في القناة 12) في التلفزيون الإسرائيلي، بأنه «لسنا متأكدين حالياً من أنه يجري الحديث عن قاعدة إيرانية أو شيء آخر» شمال دمشق، في مكان يسمى جبل الشرقي.

يأتي موقف ليبرمان بعد الصدمة التي تلقتها إسرائيل في أعقاب إطلاق عشرات الصواريخ السورية في أجواء فلسطين المحتلة، وبعضها عبر أجواء تل أبيب باتجاه البحر، وأخرى أسقطت طائرة «اف - 16، سوفي»، رداً على اعتداء على مطار t4، ومن هذه الزاوية، يؤكد ليبرمان، بهذا الموقف من جديد، الخيار الذي تنتهجه إسرائيل، وأنه مسقوف بحدين: منع بناء قدرة صاروخية تشكل تهديداً لإسرائيل على الأراضي السورية، وعدم التدهور نحو مواجهة كبرى. وأهمية التعبير

علي حيدر للوهلة الأولى، يوحي موقف وزير الأمن أفينغودور ليبرمان عن أن إسرائيل «لا تريد تدهور الوضع (على الجبهة الشمالية)، أو التحلي عن أي مصلحة إسرائيلية... عدم التسليم بتمركز إيراني في سوريا، وبالتأكيد عدم التسليم بنصب صواريخ موجهة ضد إسرائيل»، كما لو أنه مجرد تكرار للموقف التقليدي، وهو في جانب منه، كذلك. لكن توقيته وسياقه يؤشران إلى أكثر من رسالة ومعنى يتصلان بالمرحلة التي بلغتها استراتيجية «المعركة بين الحروب» التي تنفذها إسرائيل على الساحة السورية، ويطرعان تساؤلات عن المدى الذي بات بوسع إسرائيل الذهاب إليه، في الجمع بين هذين الحدين. يأتي موقف ليبرمان بعد نشر «فوكس نيوز» تقريراً عمّا قالت إنه «قاعدة صواريخ إيرانية يجري بناؤها قرب دمشق»، وهو ما نفته طهران. ويدفع نشر مثل هذا التقرير إلى التساؤل عمّا إذا كان ذلك جزءاً

تحليل إخباري

إسرائيل تخشى التصعيد... وهزّة على الاعتداء